

الجملة العربية قديما وحديثا

تحديد ودراسة .

أ. مودر الجوهر

جامعة تيزي وزو

الجملة العربية قديما وحديثا

أولا: تحديد الجملة العربية قديما وحديثا:

إن البحث في هذا الموضوع، يبين لنا أن تناول الدارسين القدامى الجملة من حيث تراكيبها وبنائها وعلاقة عناصرها بعضها ببعض، كانت دراسة محدودة، وأن ما ورد عن هذا الموضوع عبارة عن ملاحظات متناثرة في كتبهم، موزعة على معظم الأبواب النحوية، فإذا تصفحنا كتاب سيبويه نجد فيه الكلام عن الجملة في "باب المسند والمسند إليه"، كما تحدث عن معنى الجملة في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة"⁽¹⁾ حيث ذكر أنه منه: "المستقيم الحسن، مثل: أتيتك أمس، وسأتيك غدا. المستقيم الكذب، مثل: حملت الجبل، وشربت ماء البحر". فهذا الكلام غير منطقي لأن الجبل ليس بشيء يمكن حتى تحريكه، كما أن ماء البحر مر لا يستطيع الإنسان شربه. و"المستقيم القبيح، نحو: قد زيدا رأيت". نجد "قد" في هذا التركيب، جاء في غير موضعه، حيث يأتي قبل فعل ماضٍ أو فعل مضارع، ولا يأتي قبل الاسم بتاتا. و"المحال الكذب؛ كأن نقول: سوف أشرب ماء البحر أمس". ففي هذه الجملة تضاد بين أجزائها، فالجزء الأول يدل على المستقبل "سوف أشرب" وجزؤها الأخير يدل على الماضي "أمس". فالكلام يكون مستقيما أو غير مستقيم من جهة تركيبه، في حين أن المطابقة مع الواقع، هي معيار صدقه أو كذبه، أو استحالته، هذا يعني أن التركيب، أي وضع المفردات في مواضعها في الجملة، يتعلق به حسن الكلام وسلامته، وليس الصدق أو التناقض فيه. هذا عن معنى الجملة.

أما إذا نظرنا إلى كلمة (الجملة) بمفهومها الاصطلاحي، فإن سيبويه لم يستعمل مصطلح الجملة في صيغتها الإفرادية، بل استعمل مصطلح الكلام. ولعل

هذا ما جعل النحاة بعده يجعلون الكلام والجملة مترادفين. وأول من استخدم (الجملة) هو المبرد (ت 285 هـ) في (باب الفاعل) حيث يقول: "وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب الفائدة للمخاطب."⁽²⁾ وقد فسر بعض اللغويين بأن المراد بالسكوت، هو سكوت المتكلم عن الأصح، وأن المراد من الفائدة بأنها النسبة بين الشئيين إيجابا كانت أو سلبا ولو كانت معلومة للمخاطب، كما قال المبرد أيضا أن الجملة: "هي الابتداء والخبر أو الفعل والفاعل"⁽³⁾ فالجملة عنده ما تكونت من مبتدأ وخبر أو من فعل وفاعل ويبدو أن الجملة والكلام عنده مترادفان. ففي (باب المسند والمسند إليه) يقول: "فالأبتداء نحو قولك (زيد) فإذا ذكرته، فإنما تذكره للسامع، ليتوقع ما تخبره به عنه، فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر"⁽⁴⁾ فهذا التحديد الذي قدمه للكلام هو نفس التعريف الذي قدمه للجملة.

وقد عرف ابن جني الكلام بأنه: "كل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجملة"⁽⁵⁾ وقال عن تعريف الجملة أنها وحدة الكلام وقاعدته لا يتم بدونها الفهم التام ولا تحقق سواها الفائدة، فجعل الكلام مرادفا للجملة كما اشترط فيهما إفادة المعنى. وقال ابن يعيش في شرح المفصل: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وتسمى الجملة نحو: زيد أخوك وقام بكر"⁽⁶⁾. فهو قد أعاد تعريف ابن جني للجملة من حيث أنها كلام مستقل تفيد معنا، وقدم أمثلة لذلك. وكما ناقش القدامى قضية التمييز بين الجملة والكلام، فقد فرق الرضي (ت 688 هـ) بينهما في قوله: "والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كانت مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، و سائر ما ذكر من الجمل". فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، أما الكلام عنده فهو: "ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة و لا ينعكس"⁽⁷⁾. فالرضي في تفريقه بين الكلام والجملة جعل شرط توفر الإسناد الأصلي في كليهما على أن يكون الكلام مقصودا لذاته، أما الجملة سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا. وعلى هذا فالجملة أعم من الكلام، وهو ما ذهب إليه ابن هشام (ت 816 هـ) فعرف الكلام بأنه القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد هو ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، كما عرف الجملة بأنها عبارة عن الفعل وفاعله، كـ"قام زيد" والمبتدأ وخبره كـ"زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما، فالجملة والكلام ليسا مترادفين لأن الجملة أعم

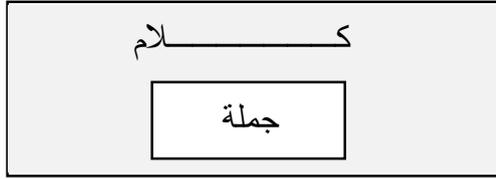
من الكلام، والكلام عنده أخص من الجملة إذ يقول: "ولهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب أنها أعم منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا نسمعهم يقولون جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، كل ذلك ليس مفيدا، فليس بكلام" (8) فعنده الكلام يشترط الإفادة بعكس الجملة، فإنها لا يشترط فيها ذلك، ورؤيتي له أنه لا نسمي جملة الجملة الشرطية وجملة الجواب، أو جملة الصلة إلا في السياق الذي ترد فيه، هذا يعني أن شرط الإفادة لا بد منه، فلا نقول عن جملة "تعمل" أنها جملة الشرط وجملة "تربح" أنها جملة الجواب إلا في التركيب الذي هو: "إذا تعمل تربح". لأن في هذا القول نجد مسند (تعمل أنت) ومسند إليه (تربح)، ولا يكتمل المعنى إلا باجتماعهما.

وإلى جانب البحث في مفهوم الجملة ومستوياتها كتركيب إسنادي عند النحاة القدماء، فقد شاركت الدراسات العربية الحديثة بإسهاماتها، واعتنى الدارسون المحدثون بدراسة الجملة كونها النمط الأفضل للتركيب (9) والوحدة الأساسية له. وحددها المخرومي بأنها الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات، وتتألف من ثلاثة عناصر رئيسية هي المسند إليه أو المتحدث عنه، أو المبني عليه، والمسند الذي يبني على المسند إليه ويتحدث به عنه، والإسناد ارتباط المسند بالمسند إليه (10)، وقد مثلها إبراهيم السامرائي بقوله: "فقولنا: اكتب، واكتب، واكتبي. جمل لأنها مفيدة". (11) هذه التعريفات تحاول تبسيط مفهوم الجملة، وهي لا تختلف عن تعريفات القدماء، فهي تلتقي في شرط الإفادة مع تعريف ابن جنى، كما يؤيد عبد السلام هارون ابن هشام في قوله أن الجملة أعم من الكلام لأن الكلام يشترط فيه الإفادة، وهذا ما ذهب إليه أيضا محمد الجرجاني في تعريفه الجملة أنها عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفاد كقولك: زيد قائم، أو لم يفد كقولك: إن يكرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا، ويخالف د. أحمد عميرة الزمخشري ومن تبعه في أن الكلام هو الجملة. كما يخالف أيضا ابن هشام ومن سار على نهجه من أن الكلام أخص من الجملة، وهي أعم منه، فهو يرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيدا لمعنى يحسن السكوت عليه" (12) ونجد هذا التعريف هو التعريف المنصف للجملة.

كما أسهم برجستراسر في وضع حد للكلام في العربية إذ يقول: "أكثر الكلام جمل إلا أنه يوجد نوع منها يشبه الجمل ولكنه ليس بجمل وأطلق عليه أشباه الجمل" (13) والنحاة يطلقون هذه التسمية على الظرف والجار والمجرور،

وتسميتهما بشبه الجملة يرجع إلى أنهما لا يؤديان معنى مستقلا في الكلام، وإنما يؤديان معنى فرعيا، فكأنهما جمل ناقصة، ثم أنهما ينوبان عن الجملة، فحين نقول: (زيد في البيت) أو (زيد عندك) فإن معنى كلامه هو: (زيد استقر في البيت) و(زيد استقر عندك) فالجار والمجرور، والظرف، ينوبان هنا عن الخبر الذي يتكون من الفعل وفاعله، أي أنهما شبيهان بالجملة في مثل هذا الموضع.

وإلى جانب تحديد تعريف الجملة، فقد حاول تمام حسان بدوره فك الإشكالية المتمثلة في الترادف بين الكلام والجملة. إذ قال: "الكلام حركات عضوية مصحوبة بظواهر صوتية"⁽¹⁴⁾ والجملة وحدة كلامية⁽¹⁵⁾، وهو يرى أن الكلام أعم من الجملة، فكل جملة كلام وليس كل كلام جملة. ويمكن أن نمثل ذلك بما يلي:



و هنا نلاحظ بأن تعاريف الجملة قد تعددت واختلفت باختلاف وجهات نظر اللغويين قديما وحديثا، وأي ما كان الاختلاف فإن مسند هؤلاء اللغويين في تحديد الجملة يعزى إلى شرطين هما الاستقلالية والإفادة، لخصها إبراهيم أنيس في كتابه (من أسرار اللغة) بقوله: "الجملة أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تتركب هذا القدر من كلمة أو أكثر"⁽¹⁶⁾ وهذا التعريف يوفق بين التعاريف السابقة المختلفة حينما والمتقاربة حينما آخر.

ثانيا: دراسة الجملة:

أما بالنسبة لدراسة الجملة، فكانت لدى القدماء مرتبطة بدراسة مفرداتها. وما ورد عنها عبارة عن ملاحظات موزعة في كتبهم على معظم الأبواب النحوية والتي كانت لا تخلو من فائدة، لكنها لا تدل على نظرة شاملة تهتم ببنية الجملة كاملة. ففي كتاب سيبويه، نجد الإشارة إلى الجملة في (باب الإستقامة من الكلام والإحالة) و(باب المسند والمسند إليه): وهما ما لا يعني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك (عبد الله أخوك) و(هذا أخوك)، ومثل ذلك (يذهب عبد الله)، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء⁽¹⁷⁾ حيث نجده يتحدث في هذا الكلام عن الجملة الاسمية وأركانها والجملة الفعلية، كما تحدث عن دخول النواسخ على الجملة الاسمية في قوله: "وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ"⁽¹⁸⁾ كما تحدث عن اللزوم والمتعدي من الأفعال: "وأما الفاعل الذي يتعداه فعله فقولك: ذهب زيد وجلس عمرو"⁽¹⁹⁾ فسيبويه وإن لم يتعرض لدراسة الجملة تفصيلا كما لم يستعمل مصطلح الجملة، إلا أنه تعرض لها وأشار إلى عناصرها من حيث تركيبها، وكل النحاة الذين نهجوا نهجه اعتنوا بالكلام اعتناء كبيرا.

كما تحدث المبرد عن أقسام الجملة، ويوضح ما ذكره سيبويه سابقا عن أركان الجملة فيقول: "وهما ما لا يستغني كل واحد من صاحبه، فمن ذلك: قام زيد، والابتداء وخبره وما دخل عليه نحو (كان) و(إن) وأفعال الشك والعلم والمجازات، فالابتداء نحو قولك: زيد، فإذا ذكرته فإتما تذكره للسامع ليتوقع ما نخبره به عنه، فإذا قلت (منطلق) أو ما أشبهه، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر، لأنه قد كان يعرف زيدا كما تعرفه ولولا ذلك لم نقل له زيد ولكننا قلنا له: رجل يقال له زيد، فلما كان يعرف زيدا وتجهل ما يخبره به عنه أفدته الخبر فصح الكلام لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئا، وإذا اقترنتها بما يصلح حدث معنى واستغنى الكلام"⁽²⁰⁾ وهذا الإيضاح الذي قدمه المبرد قائم على أساس وظائف الكلمات في التركيب النحوي، فالمسند هو الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسمية والمسند إليه هو الفاعل في الجملة الفعلية، والمبتدأ في الجملة الاسمية والعلاقة بين الفعل وفاعله، وبين المبتدأ وخبره علاقة لزومية لإفادة معنى، كما ذكر الزجاجي (ت 337 هـ) في باب الابتداء: "أن المبتدأ لا بد له من خبر ولا بد للخبر من مبتدأ يسند إليه، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه"⁽²¹⁾. فأوائل النحاة قد حددوا

الجملة بأنها عملية إسنادية تقوم بين اسم مسند إليه وهو المبتدأ، وآخر مسند وهو الخبر أو بين فعل مسند واسم مسند إليه وهو ما اصطلاح عليه النحاة اسم الفاعل أو النائب عنه.

أما بالنسبة لعبد القاهر الجرجاني، فقد عرض لأحوال المسند و المسند إليه، خاصة مبحث التقديم والتأخير وأحوال متعلقات الفعل، وهو في دراسته ربط الجانب النحوي بالمعاني. أما ابن هشام فهو أول من خص بابا من كتابه (مغنى اللبيب) لدراسة الجملة، فتناول أنواعها وأقسامها وعلاقتها بعضها ببعض، وقد عرفها أنها: "عبارة عن الفعل وفاعله، ك (قام زيد) والمبتدأ وخبره ك (زيد قائم) وما كان بمنزلة أحدهما نحو (ضرب اللص) و(أقائم الزيدان) و(كان زيد قائما) و(ظننته قائما)".⁽²²⁾ وإن العمل الذي قام به ابن هشام حول الجملة بالرغم من أهميته إلا أنه لم يتخلص من النظرة التحليلية التي تعود النحاة على دراسة الجملة من خلالها، حيث اعتمدوا جانباً واحداً فقط، وهو جانب المبنى فهم ينطلقون من المباني الجزئية التي تتكون منها الجملة، وقد جعلت العلامة الإعرابية قرينة أساسية في تحديد المعاني النحوية لهذه المباني، ثم تصنيفها في أبواب نحوية، فدراساتهم لم تكن منصبة على التركيب بقدر ما كانت متجهة إلى تحديد الموقع الإعرابي لها، مثلما كانت دراسة النحاة للجملة. لكن المخزومي يبالغ في إنكار تناول القدماء الجملة بالدراسة، إذ يقول في هذا الصدد: "ومع أن الجملة هي الوحدة الكلامية الصغرى، وإن لها أهمية كبيرة في التعبير والإفصاح والتفاهم كان حظها من عناية النحاة قليلاً جداً، بل لم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة والنعت الجملة والحال الجملة وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين جملة الشرط وجملة الجواب، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك، ولا أعرف أحداً من النحاة عنى بالجملة وأنواعها وأقسامها قبل ابن هشام في مغنى اللبيب⁽²³⁾. وقد تابع المخزومي في رأيه هذا كثير من الباحثين وأجمعوا على أن ابن هشام هو أول من درس الجملة العربية ووضع لها أبواباً وحدد أنواعها، لكن نتوقف هنا لنتساءل: هل المخزومي يقصد بكلامه أن ابن هشام أول من خصص للجملة باباً واحداً وجمع أنماطها فيه؟ فإن كان الأمر كذلك فهو كلام مسلم به، أما إن كان يقصد به أن ابن هشام أول من تناولها بالدراسة العلمية ودرس أنواعها وأقسامها، فنجد قد أغفل جهود الكثير من العلماء في هذا الجانب وقد أشرنا إليهم.

وإذا انصرفنا إلى دراسة الجملة لدى المحدثين، نجد أنها قد نالت حظاً وافراً حيث من الدارسين من سلك مسلك ابن هشام في تناول طبيعة الجملة وتحديد أنواعها ووظائفها النحوية، وبيان مواقعها من ناحية الإعراب، فالأستاذ فخر الدين قباوة خص كتابه "إعراب الجمل وأشباهه" لدراسة الجملة دراسة مستقلة، حيث تناول الجهود النحوية المتعلقة بدراسة الجملة من عدة جوانب، تحددت فيها طبيعة التركيب من إسنادي، وشرطي، واتضحت فيها المواقع الإعرابية التي تمثل المعاني الوظيفية الخاصة بالجملة، بينما دعا تمام حسان إلى ضرورة إتباع المنهج الوصفي في دراسة الجملة، وقد حدد نوعين من القرائن⁽²⁴⁾:

-النوع الأول: القرائن المقالية منها اللفظية ومنها المعنوية، وتفيد هذه القرائن الجانب التحليلي الذي يمس ناحية الترابط بين أجزاء الجملة.
-النوع الثاني: يتمثل في القرائن الحالية وهي التي تستفاد من المقام، ومن مجموع القرائن المقامية والحالية ينتج لنا المعنى الدلالي للجملة.
وقد سعى الدكتور إبراهيم مصطفى في كتابه "إحياء النحو" الذي يعتبر من البوادر الأولى للدراسات النقدية الحديثة، لإقرار المنهج الوظيفي في دراسة الجملة العربية، فأوجب أن تدرس العلامات الإعرابية على أنها دوال على معان، والبحث عن هذه المعاني لكشف اختلاف الحركات باختلاف وضع الكلمة في الجملة. ورأى أنه إذا تمت لنا الهداية إلى هذا، وجدنا عاصماً يقينا من اضطراب النحاة، وحكما يفصل في خصوماتهم العديدة المتشعبة⁽²⁵⁾.

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد ذهب في نطاق دراسة الجملة إلى ضرورة التفريق بين الإعراب والموقع الإعرابي، ويقول: "الموقع الإعرابي أمر متغير يعرض للكلمة. أما الإعراب فهو أمر ذاتي فيها لا يختلف عنها"⁽²⁶⁾. كما فرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية⁽²⁷⁾، فالحالة الإعرابية أمر اعتباري ذهني، أما العلامة الإعرابية، فأمر لفظي، وتمثل إحدى القرائن التي يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح.

فالدارسون المحدثون حاولوا إثراء دراسة الجملة العربية، والخروج من فلك القدماء، غير أنهم لم يتمكنوا من ذلك، بل ظلت جهودهم في عمومها تتميز بالنظرة النقدية التي تتجلى من خلال تناولهم أعمال القدماء. وفي الغالب لم تخرج آراؤهم ونظراتهم عما سنه أولانك، ففي كتابه "في النحو العربي نقد وتوجيه"، دعا الدكتور مهدي المخزومي إلى ضرورة اعتبار المعنى أساساً في تقسيم الأبواب النحوية، وإلى ضرورة ربط دراسة الجملة بمناسبات القول، أو ما

يعرف عند البلاغيين بمقتضى الحال وبالعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب، أو النصبية عند الجاحظ وهذا قد نبه إليه عبد القاهر الجرجاني بعض النحاة الذين أهملوا جانب المعنى في الدراسات النحوية وانساقوا وراء شكل الجملة، وبنيتها الظاهرية، فهذه النواحي لا يمكن إهمالها في تحليل الكلام لكنها غير كافية للتحليل الذي يراد به فهم المعنى النحوي والإمام بدقائه. فمنذ القديم شهدت الدراسات اللغوية العربية التمازج بين الهدف العلمي والهدف التعليمي وهذا لا يزال نلمسه في بحوث اللغويين المحدثين من خلال محاولاتهم التيسير والتبسيط لقواعد اللغة العربية. فقد دعا بعض الدارسين إلى نحو وظيفي أساسه وظيفية الكلمة في الجملة.

الهوامش:

- 1- سيبويه (أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط. مصر: 1977، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج1، ص25-26.
- 2- المبرد محمد يزيد، المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، د.ت. عالم الكتب، ج4، ص126.
- 3- المرجع نفسه، ج 2، ص.54
- 4- المرجع نفسه، ج4، ص.126
- 5- ابن جنى (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، د.ط. بيروت. دس. دار الكتاب العربي، ج1، ص.17
- 6- ابن يعيش ابن علي، شرح المفصل، د.ط. مصر: د.س، دار الطباعة المنيرية، ج1، ص.20
- 7- الإسترابادي (محمد حسين الرضي الإسترابادي)، شرح الكافية، د.ط. مصر: 1292هـ، 1872م، مطبعة وزير حاني للطباعة إبراهيم أفندي، ص.8
- 8- جمال الدين ابن هشام الأنصاري، معنى اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازك المبارك ومحمد علي حمد الله ط5، 1979، دار الفكر، ص.490
- 9- دي سوسير، محاضرات في الألسنة العامة، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، د.ت. المؤسسة الجزائرية للطباعة، ص.150
- 10- مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط. بيروت : 1964م، منشورات المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ص31.
- 11- إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وإبنيته، د.ط. لبنان: 1983م، بيروت، ص.210
- 12- خليل أحمد عميرة، دراسات وأراء في ضوء علم اللغة المعاصر في النحو، اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، ط. المملكة العربية السعودية: 1984م، عالم المعرفة، ص 76-77
- 13- برجستراسر، التطور النحوي، ترجمة رمضان عبد التواب. القاهرة: دت، مكتبة الخانجي، ص.125
- 14- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، القاهرة: 1955، مطبعة الرسالة، ص13
- 15- المرجع نفسه، ص195.

- 16- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط. 4 مصر: 1972م، مكتبة الأنجلو المصرية، ص150
- 17- الكتاب، ج1، ص23.
- 18- المرجع نفسه، ص24
- 19- المرجع نفسه، ص33
- 20- المقتضب، ج4، ص126
- 21- ابن القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، الجمل، تح و شرح ابن أبي شنب، ط2. باريس: 1957، كلتسيك باريس، ص48
- 22- ابن هشام (أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري)، معنى اللبيب عن كتب الأعراب، حققه و علف عليه د. مازن المبارك و محمد علي حميد الله، راجعه سعيد الأفعاني، ط. بيروت: 1979م، دار الفكر، ص490
- 23- في النحو العربي، نقد و توجيه، ص33-34.
- 24- تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، ط. القاهرة: 1973م، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص191.
- 25- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، د. ط. مصر: 1959م، الترجمة و النشر القاهرة، ص41-42.
- 26- عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، مصر: 1957، مكتبة الأنجلو المصرية، ج1، ص45.
- 27- المرجع نفسه، ص48.